الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: العيد الخمسين للإعلان العالمي, تأملات حول التعليم والتمكين

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1998). *الإفتتاحية: العيد الخمسين للإعلان العالمي, تأملات حول التعليم والتمكين.* رواق عربي، 3 (3)، 5-18.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

العيد الخمسين للإعلان العالمي

تأملات حول التعليم والتمكين

من عاش لحظة الحماسة والفورة العاطفية التي صاحبت صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر عام ١٩٨٤ لابد وأنه ليشعر بمزيج من الإحباط والأمل. فقد شملت تلك اللحظة بالنسبة للإنسانية طاقة منبهرة من النور كشع من مستقبل مأمول. ولكنها كانت في الحقيقة فرصة مهدرة، كما ندرك الآن. بل إنها كانت على ما يبدو فرصة محكوم عليها بالضياع. فالإعلان نفسه بمضمونه ومحتوياته ومبادئه هو بعث لكامل الآمال العظيمة التي تفجرت مع افتتاح العصر الحديث . وأنا من بين من يعتقدون أن العصر الحديث قد افتتح على المستوى العالمي بانبثاق الثورة الفرنسية عام ١٩٨٩ والإعلان الصادر عنها بحقوق الإنسان والمواطن .وقد خاضت البشرية رحلة مؤلمة منذ ذلك العام .إذ شهدت خيانة مبادئ الثورة الفرنسية ومبادئ إعلانها الشهير عندما أصبحت الثورة مقصلة عملاقة مهدت للانقلاب إلى الإمبراطورية و الاستعمار. كما شهدت الإنسانية أسوأ فصول العصر الحديث من خلال التوسع الاستعماري الأوربي في جنوب العالم، وفي سياق المنافسات الاستعمارية تفجرت الحربين العالميتين الأكثر وحشية في التاريخ. وكان من المعتقد أن إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو بداية النهاية لرحلة الآلام الطويلة هذه .

لم يسمح لكل الآمال بأن تولد نقية وطليقة من القيود ومتحررة من الإحباطات إذ شهد نفس العام الذي صدر الإعلان في نهايته ولادة دولة إسرائيل. بناءا على قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، وانتصار العصابات الصهيونية على الجيوش العربية التي دخلت الحرب لحماية الشعب الفلسطيني من التدمير والتشتيت .كما أن نفس العام شهد انفجار الحرب الباردة التي أدت مع تصاعدها إلى شل الأمم المتحدة لفترة طويلة من الزمن ، وهو الأمر الذي أهدر فرصة احترام وتطبيق الإعلان .

ورغم أننا نحتفل بمرور خمسين عاما على صدور الإعلان، فلا ينبغي أن ننسى أن نصف القرن الباقي مثل كله فرصة ثمينة ومهدرة لوضع مبادئ الإعلان موضع التطبيق، ومن هنا، فإن المعنى المهم للاحتفال يتمثل في اتخاذه منصة

انطلاق للنضال المشترك لوضع مبادئ الإعلان ومنظومة حقوق الإنسان كلها موضع التطبيق وضمان انتصارها النهائي والتام في الأعوام الخمسين المقبلة.

التطبيق والتعليم

لابد إذن أن نتخذ الاحتفال بالعيد الخمسين لصدور الإعلان منصة انطلاق إلى مستقبل جديد للإنسانية ، إلى فجر لحضارة جديدة . ولحسن الحظ أن هذا المعنى لم يكن غائبا في الاحتفالات التي نشهدها في كل مكان في العالم. ولكي نضمن الانطلاق إلى هذه الحضارة الجديدة، فإن تكثيف الجهود الوطنية والعالمية لوضع الإعلان والمواثيق والعهود ومدونات العمل الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان موضع التطبيق، لابد أن تتشرب التشريعات الوطنية روح ومبادئ ونصوص الإعلان العالمي والعهود الدولية وتتعلق مسئولية هذا الشق من العمل المشترك للكفاح من أجل حقوق الإنسان واقتراح القانون الإنساني بمنظومة الأمم المتحدة وبالمنظمات الإقليمية التي أعلنت مواثيق محترمة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحقوقية العالمية والوطنية .

لابد أن تتشرب التشريعات الوطنية والعالمية روح ومبادئ ونصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية الخاصة بذلك

وفيما يتعلق بالعالم العربي وجهت المنظمات الحقوقية الكفاحية حقا الجانب الأساسي من جهودها للرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان في الممارسة والتشريع ومحاولة إيجاد مظلة لحماية هذه الحقوق والمطالبة باتساق التشريع الوطني مع القانون الدولي .

وفى البداية كانت هذه المنظمات تنظر بقدر كبير من التوجس للمطالب الخاصة بالاهتمام بتعليم حقوق الإنسان .حيث بدأ لفترة من الوقت أن هذه هى المهمة السهلة التي قد تبرر التهرب من العمل الرقابي والحمائي. أما الآن وقد خاضت المنظمات العربية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني تجارب طويلة وشاقة فى مجال العمل الرقابي ووظفت الطاقة الكفاحية لديها، فقد بات من المهم صرف جانبا كبير من الاهتمام للشق الخاص بالتعليم .

ولابد بادئ ذي بدء أن نعترفَ بأن تطبيق حقوق الإنسان على المدى الطويل هو أمر مرهون بالتعليم والتثقيف على المستوى الجماهيري . فمهما كانت قدرات الحركة العربية لحقوق الإنسان فانها لن تستطيع وحدها التصدي للانتهاكات على كافة المستويات الاجتماعية. كما أنها لن تتمكن وحدها من فرض احترام الحريات الأساسية في التشريع والممارسة. إذ لن يكون من الممكن تقنين حقوق الإنسان في الوطن العربي إلا إذا صارت هذه الحقوق جزء بل الجزء الأهم من ثقافة المجتمع كله، أو على الأقل القسم الأكثر حيوية فيه والذي نسميه الرأي العام.

التعليم والتمكين

وحتى لا يختلط الأمر بين المنهج الذي اتبعته الحركة العربية لحقوق الإنسان في بدايتها والمنهج الذي ندعو إليه فيما يتعلق بمسألة التعليم، لابد أن نوضح بجلاء معنى وأطر التعليم والتثقيف الذي نقصده.

وسوف نتناول هذه المسألة بقدر أكبر من العمق في نهاية هذه الافتتاحية. وما يهمنا أنه نوضحه منذ البداية هو أن التعليم الذي نقصده لا ينفصل قط عن الممارسة الكفاحية.

وبينما كان التركيز على التعليم في المرحلة الأولى لنشأة الحركة العربية وبتأثير القيادات التقليدية نوعا من التهرب من المواجهة الضرورية لتأكيد الحق في الرقابة والحماية وهما جوهر العمل اليومي لمنظمة حقوقية جديرة بهذا الاسم، فأن التعليم الذي ندعو إليه يجب أن يكون متوحدا مع الممارسة، وأنه يعنى أكثر بكثير من المعرفة بنصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان. انه يعنى إعادة تشكيل الوعي بهدف تمكين الناس من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الإنسانية والدعوة لمباشرتها بالفعل وتقنينها بصورة أدق وأكثر اتساقا مما تشتمل عليه الدساتير.

فالتعليم والتمكين، أي المعرفة والممارسة لا ينفصلان. فلن تكون هناك أدنى فائدة من التعليم، إلا إذا كانت تعنى التحرر من الخوف والممارسة الفعلية للحقوق كجزء من الواجب والمسؤولية المدنية لكل مواطن، ولصفة المواطنة ذاتها. فإذا اتحد الوعي مع الممارسة يمكن أن يصبح التعليم بحد ذاته استراتيجية للتحويل الجذري للدافع. فالمعرفة بالحق باعتبارها مسئولية مدنية تملى ما هو أكثر من مجرد الدفاع عن حق المتعلمين والمتدربين، بل تملي الدفاع عن حقوق الإنسان عموما، وبصفة أخص حق من لا يملكون المعرفة ومن لا يملكون صوتا مؤثرا في ساحة الحياة العامة وفي الساحة السياسية على وجه الخصوص.

إن هذا النوع من التعليم يجب أن يتعرف على وظيفته منذ البداية لكي يتحول إلى إستراتيجية للتغيير وإستراتيجية لتطبيق منظومة حقوق الإنسان في الواقع الوطني والقومي العربي بشكل عام.

لن تكون هناك أدنى فائدة من التعليم، إلا إذا كانت تعنى التحرر من الخوف والممارسة الفعلية للحقوق كجزء من الواجب والمسئولية لكل مواطن، ولصفة المواطنة ذاتها.

التعليم كاستراتيجية

ونتصور أن التعليم كإستراتيجية للتغيير له ستة وظائف رئيسية .وكل من هذه الوظائف يشكل محورا أو بعدا خاصا من أبعاد النضال الحقوقى، وبالتحديد فإن إستراتيجية التعليم الحقوقي يجب أن تستهدف توسيع قاعدة الإمداد بالكادرات الحقوقية، وتفعيل المواطنة والمسئولية المدنية على المستوى القاعدي، وتنمية أداء المجتمع المدني، وتقوية النضال من أجل مقرطة النظام السياسي واكساب

الأطر المؤسسية الديمقراطية محتوى حقيقيا وخصبا لصالح الطبقات الشعبية،وبلورة مبدأ المواطنة الاقتصادية وتفعيله في الواقع. وأخيرا وأهم من كل ذلك لابد أن نفهم التعليم باعتباره ممارسة لإعادة تكوين الثقافة الوطنية والقومية.

ويلاحظ في ذلك كله أمران يقعان في القلب من أي مفهوم علمي للإستراتيجية، الأمر الأول هو التركيز على البشر وليس القوانين .فالإنسان هو صانع القانون، وهو الذي يغيره، أو يعطيه ما يريده من معاني وتطبيقات.

ويتفق هذا المعنى مع الدعوة لإستراتيجية التنمية البشرية كمفهوم يحقق القطيعة مع التخلف، ويطلق القوى الكامنة في المجتمع . فبدلا من التركيز على الاستثمار، وبدلا من مفهوم ساد طويلا اعتبر التنمية هى زيادة عدد المصانع، وكميات السلع المنتجة والمتاحة للاستهلاك، وتكثير الثروة، تحول العالم كله إلى هذا المفهوم للتنمية، أي التركيز على تكوين المواطن، أو الفرد المؤهل أخلاقيا ومعرفيا ومهاريا والقادر على المشاركة والإبداع الحر، وبالتالي العمل على بناء مجتمع حر ومؤهل، أما الأمر الثاني فهو الفعالية. فالمقصود من التعليم ليس الحفظ والتكرار، وليس أداء الأشياء والأعمال وفقا لتعليمات صارمة وقواعد مطلقة. وإنما التعليم يعنى بتفجير طاقات الإبداع ويركز على الفعل والممارسة. ومن هنا يجب أن نفهم التعليم لا على النمو الذي تجمد فى القوالب المؤسسية المعروفة والتي صاحبتنا بكل أسف خلال رحلة الحداثة. فالتعليم "الحديث" هو مناهج واختبارات ومدارس يحشر فيها الطلاب ويتلقون فيها دروسا من كتب محددة يجب حشرها في أذهانهم. وقد آن الأوان للثورة على هذا المفهوم الجامد، وهو ما بدأ فعلا في الغرب بصورة مبدئية.

التعليم "الحديث" هو مناهج واختبارات ومدارس يحشر فيها الطلاب ويتلقون فيها دروسا من كتب محددة يجب حشرها في أذهانهم وقد آن الأوان للثورة على هذا المفهوم الجامد.

التعليم والكادر الحقوقي

من حيث هو استراتيجية يجب أن يبدأ تعليم حقوق الإنسان بهرم مقلوب. إذ لابد أولا من تكوين اختصاصيين حقوقيين، وهو ما يناظر التعليم العالي في النظام الرسمي. ولكن الاختصاص هذا لا يعنى تكوين مهارات فنية فحسب. بل إن الهدف هو تكوين طلائع مناضلة من أجل حقوق المواطنين، أي تكوين جنود الرسالة الحقوقية والإنسانية. هذه الجندية السلمية تحقق أفضل توحيد بين الوعي والممارسة، أي بين التعليم والنضال الحقوقي السلمي. ويجب أن نصوغ عملنا التعليمي على نحو يغرس في فئة ممتازة من المثقفين والمؤهلين للإحساس بالرسالة ، والإحساس بالاتجاه السليم، والقدرة على الإبداع في إنتاج أطر المشاركة: أى مشاركة الناس جميعا في الدفاع عن حقوقهم وعن حقوق الغير .

ومن المفهوم هنا أننا نعلم هذا الكادر معنى الحقوق باعتبارها أيضا مسئوليات وواجبات. فحقوق المواطنة هى ذاتها واجباتها المدنية والسياسية والأخلاقية. ومن المؤكد أن التركيز على هذه الوظيفة في المراحل الأولى للدعوة الحقوقية

يبدو وكأنه تحيزا نخبويا. والواقع أنه ليس كذلك لسبب بسيط، وهو أنه قد يحل واحدة من أهم أوجه القصور وربما أهم المشكلات التي تواجه الحركة العربية لحقوق الإنسان، والمجتمعات المدنية العربية بصورة أعم، وهى مشكلة الإحلال والتجديد الجيلي.

فالقيادات الراهنة لحقوق الإنسان تنتمي إلى جيلي الأربعينات والسبعينات أساسا وقد كون الجيل الأول خبرات كبيرة في مرحلة الفورة الوطنية والقومية. أما الجيل الثاني فقد كون خبراته وإحساسه بالرسالة بتأثير الثورة الثقافية العالمية في عقد الستينات والتي امتد توهجها إلى عقد السبعينات، وكذلك بتأثير الزلزال الهائل والمتمثل في هزيمة ١٩٦٧ ، وما نتج عنها من نقد ديمقراطي للأوضاع الاستبدادية في السياسة والثقافة العربية .

وبينما ينكمش تأثير جيل الأربعينات بحكم السن، فإن جيل السبعينات لا يزال لديه القدرة الصحية على العطاء الوافر. غير أن هذا الجيل برغم امتيازه الفكري ومواهبه في العمل الجماهيري المنظم، لديه مشكلات كثيرة إذ تكون وعيه في مراحل سابقة، وفى سياق تجارب وطنيه ملهمة وإن لم تكن ديمقراطية. وهو يتسم بصفة عامة بطابع صدامي، وهو ما قلل من قدرته على استكشاف وتجريب أساليب العمل التعاونية، والهادئة . كما أن هذا الجيل يتسم بنزعة تسييس فائقة وهو ما يقلل من قدرته على النضال الحقوقي في المجالات غير السياسية وعلى المستويات القاعدية والمحلية.

وعلى أية حال، فإن ثمة مشكلة بالنسبة للأجيال الشابة والتي لم تشهد تجربة سياسية واجتماعية وطنية أو ديمقراطية كبرى. ولم تتوافر للبيئة التي تكونت فيها تلك الأجيال عنصر الحافز المحرك للالتزام العام وللنزعة الكفاحية، إلا في حدود ضيقة للغاية، فالأجيال الشابة فريسة الحيرة والتشوش أكثر بكثير من أي أجيال سابقة في التاريخ العربي الحديث.

ومهمة التعليم كاستراتيجية للنضال الحقوقي المقبل هى تفريخ شريحة قيادية جديدة في الحركة العربية لحقوق الإنسان وشحنها بالدافع الرسالي والمعرفة العلمية. وإذا نجحت استراتيجية التعليم الحقوقي في الوفاء بهذه الوظيفة تكون قد ضمنت انتقالا سلسا للشرعية الجيلية القيادية الراهنة، وضمنت بالتالي استمرارية النضال الحقوقي على نطاق واسع.

وهناك جانبا آخر للمسألة وهى لا مركزية الحركة الحقوقية العربية. فلا زالت هذه الحركة تتسم بتمركز فعال في العواصم، وذلك لأسباب كثيرة من بينها نقص الكادر القيادي والمناضلين القادرين على ممارسة العمل الميداني على كل مستويات الحياة. بدءا من أصغر القرى مرورا بالمدن الإقليمية التي يتسم بها النضال الحقوقي بصعوبة خاصة.

والتعليم كاستراتيجية للنضال الحقوقي عليه أن يتوفر على حل هذه المشكلة وسد هذا النقص الخطير. ذلك أن مستقبل التطور السياسي والثقافي في بلادنا

مهمة التعليم كاستراتيجية جديدة في الحركة العربية لحقوق الإنسان وشحنها للنضال الحقوقي المضلل هي تفريخ شريحة قيادية بالدافع الرسالي والمعرفة العلمية.

مرهون إلى حد بعيدا جدا -وأكثر بكثير جدا مما نتصور عادة- بنشر الثقافة وإشاعة الوعي الحقوقي في الجسم الاجتماعي كله. ولا يعني ذلك أننا نرمي إلى تكوين حركة حقوقية جماهيرية. فالنضال الحقوقي هو شئ مختلف كلية عن النضال السياسي أو الحزبي. ولكن من الصعوبة بمكان أن ينتصر النضال الحقوقي بدون أن ينعكس في الممارسة الثقافية وبدون أن يغرس نفسه بقوة كأحد أبعاد الثقافة السياسية والمدنية، وهو ما يحتم نشر وإشاعة هذه الثقافة من خلال جنود ومناضلين حقوقيين منتشرون في الكيان الاجتماعي كله.

لقد تحقق الكثير على هذا الطريق في البلاد العربية التي بدأت فيها حركة حقوقية قوية ومخلصة لمبادئها. فالنشاط التعليمي يتكاثر على يد أكثر من منظمة واحدة في كل من هذه البلاد العربية. والمجتمع الدولي وعلى قمته مؤسسات الأمم المتحدة صارت معنية بالتعليم أكثر من أي وقت مضى. وهناك أيضا تعدد في المداخل التعليمية. ولكن ذلك كله لا يكفي لتجسيد الفجوة القائمة على المستويات الجيلية والمكانية. وقد يعدو ذلك إلى حقيقة أن التعليم لا يزال يمثل وظيفة جانبية للمنظمات الحقوقية.

توسيع دلالات المواطنة

هنا تبرز الوحدة العضوية بين التعليم والتمكين، إذ أن هدف التعليم هنا هو توسيع معاني ودلالات وفعاليات المواطنة. وهذا هو ما يحدث في المجتمعات الديمقراطية. إذ أن معنى السياسة والمشاركة يتغير هناك. فالسياسة الديمقراطية والمسئوليات والحقوق السياسية والثقافة المدنية عموما قامت على فكرة التمثيل، وهو ما اختصر دور المواطن السياسي في الأداء بصوته في الانتخابات، سواء على المستوى المركزي أو المستويات المحلية.

ويتكون في الديمقراطيات الكلاسيكية عادات جديدة تكسب المواطنة معاني ودلالات طازجة، فالمواطن لايدلي فقط بصوته لانتخاب من يمثله، بل إنه يناقشه ويحاسبه ويتابع عملية التشريع.. والأهم من ذلك كله أن يشارك بالفعل في التشريع لبلاده، بل ويشارك بأشكال مختلفة في إدارة الحياة العامة. ومعنى الحياة العامة نفسه قد تغير. فثمة حركة قوية لوضع تقسيم عمل جديد بين المركز والمحليات، بحيث تقوم الأخيرة بأدوار أكبر. وهناك كذلك صورة مختلفة لمحتوى الحياة العامة والسياسية. فلم تعد السياسة مقصورة على التشريع في المجالات المعروفة مثل الضريبة والدفاع والأمن والاقتصاد. فهناك أجندة جديدة تلعب فيها المحليات أدوارا أساسية مثل الرياضة والرفاه ومقاومة الجريمة وإعادة تأهيل المجرمين ودمج واستيعاب الأقليات، وتعليم الفنون والآداب والصنائع.. الخ. وفي ذلك كله تلعب فكرة المواطنة الجديدة أدوارا جوهرية، وبذلك يتشكل معنى جديد للمجتمعات المحلية الأصغر.

يتكون في الديمقراطيات الكلاسيكية عادات جديدة تكسب المواطنة معاني ودلالات طازجة، فالمواطن لا يدلي فقط بصوته لانتخاب من يمثله بل إنه يناقشه ويحاسبه ويتابع عملية التشريع، والأهم من ذلك كله أن يشارك بالفعل في التشريع لبلاده، بل ويشارك بأشكال مختلفة في إدارة الحياة العامة.

ونحن لا نزال بعيدون جدا عن هذه الفعاليات الجديدة للمواطنة لسبب بسيط، وهو أن فكرة المواطنة ذاتها مصادرة ومحجوز عليها بحكم كراهية النظم البيروقراطية والتسلطية العربية للمشاركة الشعبية في أي مجال كان ومع ذلك فإن مفهوم المواطنة الجديدة يمكن أن تمثل بحد ذاتها منصة انطلاق لاعادة تكوين الاجندة السياسية. وقد يكون من الأسهل بكثير أن تتدفق طاقة المشاركة الجماهيرية في قنوات المجالات غير السياسية بالمعنى التقليدي عنها في القنوات السياسية المركزية. إن ذلك يحتاج لتدريب ذاتي أولا من جانب المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان والهيئات الديمقراطية الأخرى. والتي تركزت في العاصمة وشغلت نفسها كلية بشئون الدولة المركزية.

والواقع أن ذلك ليست المشكلة الوحيدة أمام مهمة توسيع مجال ودلالات المواطنة في بلادنا العربية، فالبيروقراطية أقوى بكثير في المحليات عنها في العاصمة. كما أن النظم السياسية العربية ليست كمثيلاتها في العالم كله التي تغلق باب المشاركة من أعلى وتتركه مواربا من أسفل، فهى تشدد قبضتها على المشاركة حتى في القرى والمدن الصغيرة وحتى بالنسبة للرياضة والصحافة الإقليمية. وأمامنا عدة أمثلة لحكام عرب يعينون أبنائهم رؤساء للهيئات الرياضية والصحفية والثقافية. وفوق ذلك فإن المصالح الاقتصادية والمالية الخاصة، وبالذات تلك المرتبطة بالعائلات الكبيرة والقديمة والعلاقات العشائرية المرتبطة بجهاز الدولة البيروقراطية تتمتع بنفوذ واسع.

ومع ذلك، فإن هناك أيضا أسبابا كثيرة لنجاح استراتيجية النضال الحقوقي والمشاركة من أسفل وحول أجندة أقل تمركزا حول السياسة بمعناها التقليدي. فقد اختفى تقريبا نمط "الفلاح الهندي الصغير" الذي كان يشاهد الجيوش الإمبراطورية تسير في كل الاتجاهات دون أن يجرؤ أو يهتم برفع سبابته للاعتراض. هذا النمط الذي مثل لدى مفكر مهم مثل ماركس الأساس الاجتماعي الموضوعي والذاتي للاستبداد الشرقي لم يعد شائعا، فلم تعد حتى أصغر القرى معزولة عن العالم. ويرتفع مستوى الوعي والتعليم في القرى بوثبات كبيرة. كما أن الدافع الأساسي لمشاركة المواطنين هو الواقع المحلي الذي يعرفونه جيدا.

على عكس المزاعم الشائعة فقد نالت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية درجة ملموسة من الاهتمام سواءاً في الممارسة أو في المقررات التعليمية التي تقوم بها المنظمات الحقوقية العربية. وقد ساعد على ذلك استمرار النقد الكامل بأن هذه المنظمات تقصر جهدها على الحقوق المدنية و السياسية، كما أن الطابع اليساري المهيمن على القاعدة العريضة من أعضاء هذه المنظمات عزز هذا الاهتمام. وإضافة لذلك، فإن العقد الماضي قد اتسم بالتحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي تروج لها المنظمات الاقتصادية الدولية، وهو ما حظى باهتمام ونقد المنظمات الحقوقية العالمية

على عكس المزاعم الشائعة فقد نالت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية درجة ملموسة من الاهتمام سواءا في الممارسة أو في المقررات التعليمية التي تقوم بها المنظمات الحقوقية العربية.

والقومية والوطنية. غير أن الاهتمام بتدريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية شئ، وتعزيز المواطنة الاقتصادية شئ آخر. فقد تركز الاهتمام في الجانب الأول علي نيل الجماهير لحقوق الصحة والتعليم والعمل والأجر العادل والخدمات الأساسية عموما، وخاصة من خلال الموازنة العامة للدولة، وهي التي تأثرت بشدة بسبب تطبيق برامج التثبيت.

أما المواطنة الاقتصادية فتحمل معنى ودلالة مختلفة ذلك أن محتوى هذه المواطنة هو المشاركة في صنع القرار الاقتصادي على كافة المستويات، وذلك بصورة منظمة وسلمية. ويتحقق ذلك بصورة أساسية من خلال النقابات ودورها في مفاوضة أصحاب الأعمال (بغض النظر عما إذا كانوا شخصيات عامة وحكومية أو شخصيات فردية وخاصة)، وتنمية أساليب الإنتاج التعاونية، وبلورة ثقافة اقتصادية لدى أوسع الفئات الجماهيرية بما يمكنها من فهم وتحليل نتائج السياسات الاقتصادية والسياسات العامة عموما واتخاذ موقف حيالها وبالتالي المشاركة في صنعها. لم يحظ هذا الجانب، أي المواطنة الاقتصادية بأدنى اهتمام، سواءا في التعليم أو في الممارسة، إلا على نحو جانبي ومؤقت بأزمات معينة. ولا تكاد فكرة المواطنة الاقتصادية تكون مطروحة إلا في دوائر اليسار، والأحزاب اليسارية. ولم تتقدم منظمة مهمة لحقوق الإنسان لبلورة تصور حول كيفية معالجة أوجه القصور الخطيرة في مستوى المشاركة الجماهيرية في صنع القرار الاقتصادي. والواقع أن أهم أوجه القصور تعود إلي الغياب شبه التام للحركة النقابية الحرة في أكثر الأقطار العربية، ومصر على رأسها ولا تكاد تكون ثمة حركة نقابية حرة نسبيا وجادة بالفعل سوى في المغرب وتونس والسودان ولبنان وفلسطين من بين جميع الأقطار العربية. أما في باقي هذه الأقطار فإن النقابات إما ممنوعة بالقانون (مثل حالة ليبيا ودول الخليج) أو خاضعة تماما لهيئة الجهاز الإداري لدولة (مثل حالة مصر وسوريا والعراق..).

وقد ترتب على غياب تقاليد حقيقية للنقابات أن انصرفت جماهير العمال إلى الفعل الإضرابي أو الاعتصامي أو التظاهري العنيف. وهو ما أدى بدوره إلى هزائم متوالية بسبب أن الدولة جعلت نفسها طرفا في الصراع الاقتصادي حتى على أدنى المستويات، وحتى عندما يعلن الإضراب أو الاعتصام العمالي في شركة من شركات القطاع الخاص.

والواقع أن التحول الى قوي السوق لابد أن ينطوي على نحو من التوحش الاجتماعي والاقتصادي إذا مضى بدون شرعنة وتقنين الحق في الانضمام وتشكيل نقابات حرة ومستقلة تماما. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الاقتصادات العربية جميعها تتسم بضعف شديد، وأن الصناعات الكبيرة التي يشتغل فيها آلاف العاملين ليست ذات ربحية عالية، وأنها تمر بأزمات عاصفة يجعل الفعل الاضرابي محاطا بشكوك كثيرة من حيث الفعالية النهائية. وفي تلك الظروف

قد ترتب على غياب تقاليد حقيقية للنقابات أن انصرفت جماهير العمال إلى الفعل الإضرابي أو الاعتصامي أو التظاهري العنيف.

الانتقالية، لا تصبح القضية هي رفع شعار الإضراب رغم ضرورة تأكيده كأحد الحقوق الأساسية وفقا للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما الحق في التنظيم النقابي المستقل وتجذيره كأحد أهم مؤسسات المجتمع.
وبالارتباط مع هذا التأكيد يجب أن تحظى قضية الثقافة الاقتصادية الحديثة باهتمام خاص، من منظور حقوقي. فالثقافة كأحد أبعاد المواطنة الاقتصادية تفتح آفاق لا غني عنها لتفعيل منظومة الحقوق ولوضع الأساس المادي لأشكال تعددية للمشاركة الجماهيرية. وعلى سبيل المثال صار من الأمور الجديرة بالانتباه والإبداع أن يتم إحياء وتنمية أسلوب الإنتاج التعاوني بين الفلاحين والمشتغلين بالصناعة والخدمات على السواء.
كما أن الثقافة الاقتصادية تلعب دورا ملموسا في وضع عقد اجتماعي جديد أكثر تطورا حتى بالمقارنة بالمرحلة الاشتراكية أو التقدمية للنظم السياسية والاجتماعية العربية. وعلى سبيل المثال، درجت الحكومات على احترام تقليد منح العاملين علاوات مالية رمزية في عيد العمال (عادة في الأول من مايو) ويعرف الخبراء والعامة على السواء أن هذه المنح المالية لا تحدث تحسينا ملموسا في ظروف معيشة العاملين. وكان من الجدير بالنظر تخصيص نفس المخصصات المالية لتحسين أحوال الشركات الصناعية المتعثرة، أو لدعم المشروعات التعاونية حتى تقف على قدميها أو لأنشطة التدريب والتعليم الصناعي وهي جميعا أنشطة تحسن الإنتاجية وترفع مستويات المعيشة بصورة حقيقية.
ويمكننا المضي في ضرب عشرات من الأمثلة لكيفية تفعيل المواطنة الاقتصادية من خلال التعليم الحقوقي. ومن المهم في هذا الإطار استهداف الكوادر النقابية الصناعية والفلاحية ومساعدتها على الإلمام لا فقط بالحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية وإنما على نشر الثقافة الاقتصادية وتوظيفها في تشغيل النقابات وتأسيس المزيد منها عندما تكون غائبة ودفع العاملين للعمل التعاوني، ووضع أسس حقيقية للمفاوضات الصناعية والخاصة بشروط العمل.

تنمية المجتمع المدني

إن حصيلة هذه الوظائف تقود إلى تقوية أسس المجتمع المدني وضمان تطوره المتوازن. فقد انصرف جانب كبير من اهتمام المنظمات الحقوقية بمحور واحد لبناء وتنمية المجتمع المدني. ففي مصر على سبيل المثال نال تحرير الجمعيات الأهلية نصيب الأسد من الاهتمام، على حساب النقابات. كما تركزت الجهود على المناظرات الفكرية والقانونية ولم تمتد بالدور نفسه إلى تدريب قيادات المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات الأهلية. وعلى صعيد جدول الأعمال، أيدت المنظمات الحقوقية المطالب العادلة والخاصة بالحق في بيئة نظيفة أو

الخدمة الصحية والحق في السكن، ولكنها لم تضع نصب عينيها تدعيم الاتجاه نحو مشاركة أكبر للمحليات وتعديل القوانين ذات الصلة،وكذلك، فإن الأساس الاقتصادي للمجتمع المدني لم يحظ سوى بأقل اهتمام إيجابي. ويندرج في هذا الإطار قضايا مثل الدعوة لإدارة اقتصادية شفافة وديمقراطية للأوقاف الإسلامية والمسيحية والدعوة للاهتمام بتنمية أسلوب الإنتاج التعاوني ودعوة الطبقات الفنية لتكوين مؤسسات ووقفيات داعمة للعلوم والعمل الاجتماعي بدلا من تكوين شبكات من المحاسيب.

إن تلك المرحلة من تطور المجتمعات العربية ذات تعقيد خاص، وهي تشهد تصدعات وانتقالات هامة في البناء الطبقي والتكوين المهني والانتشار السكاني وأنماط العمران وحركة المال والاستثمار، والتكوين المؤسسي للمجتمع بصفة عامة.

وتتضاعف مشكلات هذه الانتقالات والتصدعات بتأثير الأزمة الاقتصادية الكامنة. ولكن الناتج الأساسي لها هو السعي المحموم لملاحقة التأثير على الأوضاع المعيشية والاجتماعية للطبقات الدنيا والوسطى، وهو الأمر الذي يسفر عن انكماش شديد في الجهد التطوعي والروح التطوعية في المجتمع.

ويحتاج الأمر إلى جهود علمية مكثفة لفهم تلك الأوضاع كلها وإبداع أشكال وقنوات لإعادة تدفق الجهد التطوعي الذي يمثل المكون الأساسي للمجتمع المدني. ومن الصعب للغاية اقتراح هذه الأشكال والقنوات، قبل الدراسة المستفيضة للأشكال والقنوات الفعلية التي تنتجها الحياة. غير أن المعتقد أن التعليم يمكن أن يشكل المجري الرئيسي الذي تتفرع إليه هذه الأشكال. وهذا الموضوع نفسه يحتاج إلى دراسة علمية.

ويمكننا أن نضرب مثلا واحدا يتعلق بالتعليم والتدريب الموجه لقيادات أو كوادر الجمعيات الأهلية. إذ يجب أن ندرس مسار المتعلمين، وما إذا كانوا قد استمروا فعلا في ميدان العمل الأهلي أم أقلعوا عنه، وأسباب الاستمرارية أو الانقطاع، وما إذا كان التعليم كان عنصرا فارقا في قراراتهم أم لا.

التعليم كفعل ديمقراطي

إن التركيز على الوظائف السابقة قد يعطى انطباعا خاطئا بأن تعليم حقوق الإنسان كاستراتيجية للتغيير ينفر من السياسة أو يبتعد عنها قصدا. والواقع أن ذلك الانطباع غير صحيح. فقد ركزنا على الوظائف السابقة بحكم أنها لم تحظ بالاهتمام الكاف، بينما تكفلت النزعات الأقوى داخل الحركة العربية لحقوق الإنسان بإبراز هذا الجانب السياسي بقدر أكبر مما ينبغي أو مما يستحق، من وجهة النظر الحقوقية الصرفة.

إن الاهتمامات السياسية للحركة الحقوقية لم تفضي فحسب إلى إبراز الوظيفة السياسية بل وإلى تشوش هذه الوظيفة أيضا. وثمة أسباب عديدة وراء هذا

التشوش لا يسمح المقام هنا بدراستها وتحليلها. فما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أعراضها الأساسية.

والواقع أن أهم أعراض أو مظاهر التشوش في العلاقة بني الحركة الحقوقية والسياسة لا ينشأ عن الاقتران الحزبي للحركة الحقوقية. فليس ذلك سوى بعد واحد في حقيقة معقدة. وإنما يتمثل هذا العرض في حقيقة أن العلاقة العضوية بين النضال الحقوقي والنضال الديمقراطي أو مسألة التحويل الديمقراطي لمجتمعاتنا العربية لم تكن أو بالأحرى لم تعد واضحة كما يجب.

إن الأزمة الشاملة التي تمر بها المجتمعات العربية تعكس نفسها بثقلها وعمقها كله على الحركة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة في قاعدة هذه الحركة. وأحد المظاهر الأساسية لهذه الأزمة هو التوق للخلاص السريع، وهو ميل لا يتفق مع التعقيد البالغ الذي تتسم به عملية التحويل الديمقراطي. فسواءا تحدثنا عن الأساس الثقافي والذي يشمل الثقافة المدنية والاعتراف بالآخر والحل السلمي للصراعات والهيكلية القانونية النزيهة. أو عن الأساس المادي والمتمثل في بنية مؤسسية راقية وقادرة على استيعاب طاقات الجماهير فإن التحويل الديمقراطي يستلزم وقتا طويلا. وهو ما لا ينسجم مع النزعة العميقة التي تطلب تغييرا سريعا لأسس المجتمع.

ومن جانبنا، فإننا نلحظ بكل أسى انتشار أفكار لا تنسجم مع الديمقراطية والإيمان بها داخل صفوف الحركة العربية –وخاصة المصرية لحقوق الإنسان، ويجب أن يتصدى التعليم المثابر والمتواصل لهذا الظاهرة.

فمن المؤكد أن حركة حقوق الإنسان غير حزبية، ولا يجب أبدا أن تكون حزبية، كما أن هذه الحركة يجب أن تواصل جهودها في إطار أي نظام سياسي قائم. ولكن ذلك لا ينفي التعارض الكامل بين مبادئ وقيم هذه الحركة من ناحية أخرى والنظم التسلطية والشمولية من ناحية أخرى. وتستقل الحركة الحقوقية عن النظام الديمقراطي، ولكنها تستند على الديمقراطية باعتبارها النظام السياسي الوحيد الذي يتفق معها، وباعتبارها شرطا جوهريا لانتعاش وفعالية أي حركة حقوقية.

وثمة بالفعل، وبالضرورة إنجازات مهمة على طريق الارتباط بين الحركة الحقوقية والنضال الديمقراطي. فقد قدمت الحركة الحقوقية الكوادر الأساسية والأطر المنظمة للرقابة على نزاهة الانتخابات في أكثر من بلد عربي، كما أن الوعي بالمواطنة والحاجة لها وتفعيلها يتزايد في المجتمعات العربية كافة، وقد يساء توظيف الصوت الانتخابي أو الجوانب والصلاحيات الأخرى للمواطنة، ولكن ذلك لا يكشف بذاته عن سوء الوعي بها. بقدر ما يدل على العجز عن ممارستها في إطار قانوني ومنظم ونزيه ومعترف به. وكان لفعالية الحركة الحقوقية العربية دور ملموس –وإن كان نسبيا في ذلك كله غير أنه يجب أن نلتفت أيضا للمشكلات والتشوهات الحاصلة. وقد أشرنا إلى بعضها فقط.

وتشمل المظاهر الأخرى استمرار فهم تقليدي لدور الدولة والتركيز الأحادي على هذا الدور، وهو ما يؤدي إلى المصادرة على جوانب أخرى للعملية الديمقراطية.

وقد آن الأوان لإعادة التوازن والوضوح بين العلاقة بين الحركة الحقوقية والنضال الأوسع من أجل الديمقراطية. فإذا كان هدفنا المباشر هو اقتلاع ممارسة التعذيب، وإنهاء الاعتقال والاحتجاز الإداري التعسفي وضمان الحق في محاكمة عادلة ونزيهة والدعوة إلى دولة القانون والمشاركة السلمية المنظمة. فإن الديمقراطية وحدها هى التي تضمن استقرار هذه الحقوق في التشريع والممارسة على السواء.ويجب أن يوضح التعليم هذه العلاقة الفريدة بين الديمقراطية والحركة الحقوقية.

البناء على الفلسفة الإنسانية العربية

التعليم قبل كل شئ وفوق كل شئ هو فعل ثقافي، أي فعل يعيد تكوين المنظور الثقافي للمتعلم حيال العالم والمجتمع وعلاقاته ورموزه ودلالاته. ويجب أن نعترف بأن الوضع الثقافي العربي الراهن يخضع لتأثير نزعات غير ديمقراطية بأكثر مما يتأثر بالنزعة الديمقراطية، وأن فيه محركات ودوافع ومقولات وقوالب معادية لقيم المنظومة الحقوقية الإنسانية بأكثر من هذه القيم. ولا يجب أن يغضب هذا الاعتراف أحدا. ذلك أن هذه الحقيقة لا تدين الثقافة نفسها، وإنما تشير إلى مظهرها واسقاطاتها الراهنة فحسب. وبتعبير آخر، فإننا يجب أن نميز بين الثقافات كمركب معقد من القيم والدلالات والرموز والمقولات من ناحية وبين الموقف الثقافي أي الطريقة التي يتم بها عرض هذه الثقافة في الوعي الراهن وفي اللحظة الراهنة. وعندما تعرض الثقافة العربية بمظهر غير ديمقراطي، فإن ذلك لا يكون بفضل تكوينها نفسه، وإنما بتأثير موازين القوى على الساحة السياسية وما تشتمل عليه من استقطابات وصراعات ثقافية. فالقوى السياسية الأكثر تأثيراً على وعي الإنسان العربي المعاصر تبرز وتستند على تلك الميول غير الديمقراطية وغير الإنسانوية في ثقافته الموروثة، وهى ترغب في تكريس الانطباع بأن هذه الميول هى كل ما تشتمل عليه الثقافة العربية وأنها تمثل مظاهرها وتياراتها الأعمق، إن لم يكن جميع مظاهرها وتياراتها. وهى بذلك تقوم في الحقيقة بجريمة ثقافية بدافع إيديولوجي ورغبة في تدعيم مصالح سياسية ضيقة. وعلينا أن نكشف حقيقة أن الأمر ليس كذلك. وعلينا في نفس الوقت أن نعي حقيقة أن الشكل غير العادي للتيارات والقوى المعادية للديمقراطية يستند على واقع موضوعي وشديد الصعوبة، وأنه ينشأ كرد فعل بسيط وميكانيكي للقهر الواقع على أمتنا، وخاصة على أشقائنا العرب في فلسطين المحتلة.

عندما تعرض الثقافة العربية بمظهر غير ديمقراطي، فإن ذلك لا يكون بفضل تكوينها نفسه، وإنما بتأثير موازين القوى على الساحة السياسية وما تشتمل عليه من استقطابات وصراعات ثقافية.

إن كون هذا الثقل يعكس مبدئيا مصالح عربية حقيقية في دفع أذى ومقاومة وهزيمة الاستعمار الصهيوني والقهر الاستعماري لا يخفي حقيقة أنه ليس أفضل استجابة للتحدي الماثل في هذه التهديدات والمظالم. كما أنه يؤدي إلى تزييف واسع للوعي وإهدار شبه كامل للإمكانات والطاقات العربية، ويعطل فيها بعض أفضل مواهبها وملكاتها، وخاصة ملكاتها العقلانية والأخلاقية والفلسفية. إن كشف وتعرية هذه الحقيقة مرهون بالدفاع واستعادة مجمل مكنون الثقافة العربية الموروثة وإنعاش تياراتها الإنسانوية والعقلانية، كأساس فلسفي للحركة العربية لحقوق الإنسان.

والوقع أننا لسنا وحدنا في معايشة المحنة الثقافية الراهنة. فأكبر وأعظم النظم الثقافية في العالم تعيش بدورها أزمات ومحن شديدة. وبالنسبة لمجال حديثنا هنا وهو حقوق الإنسان والتعليم، يجب أن ننوه بحقيقة أن ثمة صعودا خطيرا لتحديات ومخاطر ثقافية داهمة، وتشمل هذه التحديات والمخاطر صعود خطاب الكراهية وانكماش التسامح وانتعاش الإثنيات والانتماءات الطائفية والقومية والدينية المتطرفة في جميع الثقافات، بل وكذلك عودة الفاشية والنازية للصعود حتى في قلب الحضارة الديمقراطية الغربية الراهنة.

إن التعليم هو خط الدفاع الأعمق والأهم في التصدي لأزمة الثقافة العربية الحديث واستعادة نضارتها وحيويتها. ويمكننا الحديث هنا عن مظهرين من بين المظاهر المتعددة للمحنة الثقافية الراهنة وهي العلاقة مع العالم، ومسألة الدين الإسلامي، والدين عموما ودوره في الحياة الحديثة.

وبالنسبة للجانب الأول، يجب أن يكشف التعليم وأن يدين القهر السياسي الواقع على أمتنا العربية. وفي هذا الإطار، كان إصرار جميع المنظمات الدولية الحكومية على الربط بين تعليم حقوق الإنسان وما تسميه بثقافة السلام يجب أن يكون مشروطا لدينا بتحفظات جوهرية.

إن الممارسة الحقوقية الكفاحية على الساحة العربية يجب أن تتبلور تعليميا في ثلاث رسائل موجهة للعالم، وثلاث رسائل أخرى موجهة لأنفسنا كعرب.

وبالنسبة للعالم، فإننا نؤكد على ما يلي: أولا أنه ليس لدينا مشكلة حقيقية فيما يتعلق بثقافة السلام. فثقافتنا تحترم السلام وترفض العدوان.

ثانيا: إن السلام الذي نقصده ونعنيه ثقافيا وسياسيا هو القائم على العدل وأنه لا يمكن أن يتساوى مع معنى الاستسلام والتفريط في حقوقنا القومية التي لن نساوم عليها. وبالتالي، فإن مظهر تمسكنا بثقافة السلام في اللحظة التاريخية الراهنة تعني بالتأكيد على الصمود والحق الشرعي الكامل في المقاومة، بما في ذلك الحق في المقاومة المسلحة للعدوان الإسرائيلي على أرضنا وأمتنا.

وثالثا: إن مسئولية السلام العادل تقع أساسا على النظام العالمي، إن على المناضلين من أجل السلام أن يبرهنوا على صدقهم وحسن نواياهم بالنضال بكل السبل الممكنة لإنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتمكين ذلك الشعب من ممارسة حقوقه السياسية وعلى رأسها استعادة أرضه المحتلة وبناء دولته.

وفي المقابل، فإن فلسفة تعليم حقوق الإنسان على الصعيد العربي تلتزم بثلاث رسائل جوهرية.

إن السلام الذي نقصده ونعنيه ثقافيا وسياسيا هو القائم على العدل وأنه لا يمكن أن يتساوى مع معنى الاستسلام والتفريط في حقوقنا القومية التي لن نساوم عليها.

الأولى هى إحداث قطيعة ورفض والنضال ضد خطاب الكراهية الذي ينفذ إلى الثقافة العربية من باب رد الفعل الميكانيكي للظلم الواقع علينا والذي تتواطأ معه قوى غربية معينة.
ثانيا: إن النضال ضد الظلم الدولي وأشكال القهر والعدوان لا يتجزأ وأننا نلتزم كعرب بالنضال ضد ما قد يصدر عن أي نظام سياسي عربي من ظلم وعدوان يلحق الأمم الأخرى، ونناضل من أجل نيل هذه الأمم حقوقها وتحديدا تمكين شعب جنوب السودان والشعب الكردي من نيل حقوقهم السياسية وبالذات الحق في الكرامة وفي الاستقلال الذاتي.
ثالثا: إننا جزء من العالم، ولا يمكن أن نكون نقيضا له أو لمصالحه الأعمق في الأمن والسلام، وأننا نلتزم بتسوية ما ينشأ من تناقضات بيننا وبين الشعوب الأخرى بالصور السلمية والبناءة والتي تقوم على الأخوة في الإنسانية والتضامن بين الشعوب والمسئولية المشتركة للإنسانية.
أما بالنسبة لإشكالية الدين، فإن تعليم حقوق الإنسان من المنظور الحقوقي العربي يجب أن يؤكد على المعاني التالية:
أولا: إن الأديان السماوية تتفق في الجوهر مع رسالة حقوق الإنسان. وأن الإسلام لا مكان فيه للتمييز على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الثقافة أو أي أساس آخر.
ثانيا: إن الإسلام دين يؤمن بالعالمية وبوحدة الإنسانية وتنوعها بالتسامح والمحبة بين الشعوب.. "وخلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا..".
ثالثا: إن رسالة الإسلام هي الأعمار في الأرض،وهى بذلك توطد وترسخ معنى الخلافة والكرامة وأمانة الإنسان في رعايته للحياة بكل صورها. إن كرامة الإنسان هى الأساس الأعمق لحقوق الإنسان، وهى رسالة دينية في نفس الوقت.
وثمة بكل تأكيد مجالات معينة للتناقض بين التشريع الإسلامي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان مثل حقوق المرأة والاقليات والعقوبات البدنية، وغيرها. ولكن حل هذا التناقض لم يستعصي على الجيل الأول من الفقهاء المسلمين العظام في عصر التنوير العربي، أي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. ونحن مسئولون عن مواصلة جهودهم وصولا بالتشريع الإسلامي إلى ذري الإنسانية والعقلانية وإلى أفضل تجسيد للرسالة العقلانية والأخلاقية للإسلام.
وبهذا المعنى فإن الحركة العربية لحقوق الإنسان لا يمكن أن تكون علمانية متطرفة، ولكنها لا تسلم، بل ترفض رفضا قاطعا التفسيرات الجامدة للشريعة الإسلامية، بل وتؤكد أن القانون الإلهي هو نفسه يرفض الدولة الدينية بكل مظاهرها، وأن حكمة التشريع هي في رعاية المصالح المرسلة وتحقيق أغراض الشريعة، وذلك من خلال دولة مدنية تؤمن بالحقوق الأساسية للإنسان كما وردت في الشرعة الدولية.

رئيس التحرير